

Distr.: General
8 May 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون
البند ١٦٤ من جدول الأعمال
تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي
والأمم المتحدة في دارفور

أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور
للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣
وميزانيتها المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ ٤٤٨ ٥٧٤ ٠٠٠ دولار	اعتمادات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
١ ٤١٥ ٧٢٢ ٠٠٠ دولار	نفقات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
٣٢ ٨٥٢ ٠٠٠ دولار	الرصيد الحر للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
١ ٣٣٥ ٢٤٨ ٠٠٠ دولار	اعتمادات الفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
١ ٣٠٦ ٠٥٤ ٩٠٠ دولار	النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣ ^(١)
٢٩ ١٩٣ ١٠٠ دولار	الرصيد الحر المقدّر للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣ ^(١)
١ ٢٤٤ ٦٩٠ ٠٠٠ دولار	اقترح الأمين العام للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤
٦٦٧ ٦٢٤ ٠٠٠ دولار	توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤
(أ) التقديرات في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤.	



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - ترد توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في الفقرة ٢٤ أدناه. وقدمت اللجنة، حيثما اقتضى الأمر، ملاحظات وتوصيات بشأن مسائل محددة في الفقرات الواردة أدناه.

٢ - وأثناء النظر في نص مسبق من تقرير الأمين العام بشأن ميزانية العملية المختلطة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، اجتمعت اللجنة الاستشارية بممثلين للأمين العام قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختُتمت بردود خطية وردت في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة وتلك التي استعانت بها كوحدات معلومات أساسية لدى نظرها في تمويل العملية. ويمكن الاطلاع على التعليقات والتوصيات المفصلة للجنة بشأن النتائج التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تقريرها ذوي الصلة (انظر A/68/843 و A/68/782، على التوالي).

ثانيا - أداء الميزانية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

٣ - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٦٦/٢٧٩ مبلغاً إجماليه ٥٧٤ ٠٠٠ ٤٤٨ ١ دولار (صافيه ٣٢٠ ٣٢٣ ١ دولار) للإنفاق على العملية المختلطة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وبلغ مجموع النفقات لتلك الفترة مبلغاً إجماليه ٧٢٢ ١٥٤ ١ دولار (صافيه ٤٠٠ ٦٢٦ ٣٩٢ ١ دولار)، أي أقل من المبلغ الذي اعتمدته الجمعية العامة بما إجماليه ٨٥٢ ٣٢ ٠٠٠ دولار (صافيه ٩٠٠ ٦٩٣ ٣٠ دولار)، وهو ما يساوي معدل تنفيذ للميزانية قدره ٩٧,٧ في المائة. ويرد تحليل للفروق في الجزء الرابع من تقرير الأداء ذي الصلة (A/68/619).

٤ - ويعزى النقص في الإنفاق أساساً إلى ما يلي:

(أ) في إطار بند الوحدات العسكرية (٨٠٠ ١٠٨ ٢٠ دولار أو ٤,٣ في المائة)، انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بالشحن ونشر المعدات المملوكة للوحدات، إذ لم تُنفذ العمليات التي كان من المتوخى إجراؤها على نطاق واسع في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ لإعادة المعدات المملوكة للوحدات إلى بلدانها بسبب خفض قوام القوات؛ وقبول الفرق جزئياً بارتفاعاً في الاحتياجات المتعلقة برّد تكاليف القوات بالمعدلات القياسية،

إضافة إلى ارتفاع في الاحتياجات اللازمة لسداد تكاليف بنود أساسية من المعدات المملوكة للوحدات بسبب دفع المطالبات المتصلة بالفترة ٢٠١٢/٢٠١١ (المرجع نفسه، الفقرتان ٧٤-٧٥)؛

(ب) في إطار بند الموظفين الوطنيين (٢٠ ١٨٨ ٧٠٠ دولار أو ٢٦,٩ في المائة)، الانخفاض الكبير في قيمة الجنيه السوداني مقابل دولار الولايات المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى إلى بلوغ سعر الصرف الفعلي ٥,٦٤ جنيهات سودانية مقابل دولار الولايات المتحدة بالمقارنة مع سعر الصرف المدرج في الميزانية، البالغ ٢,٨٨ جنيهها سودانيا لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة (المرجع نفسه، الفقرة ٨١)؛

(ج) في إطار بند متطوعي الأمم المتحدة (٥ ٢٣٤ ٢٠٠ دولار أو ٢٠ في المائة)، ارتفاع معدل الشواغر الفعلي عما كان مدرجا في الميزانية (٢٧,١ في المائة، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ ٢٠ في المائة)، وذلك نتيجة التأخير في إصدار التأشيرات (المرجع نفسه، الفقرة ٨٢)؛

(د) في إطار بند النقل الجوي (١٣ ٠٧٤ ٥٠٠ دولار أو ٦,٨ في المائة)، انخفاض في الاحتياجات من الوقود والزيوت ومواد التشحيم واستئجار الطائرات وتشغيلها، وهو الأمر الذي يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم نشر طائرة ثابتة الجناحين من طراز IL-76، ونقصان في الاحتياجات المتعلقة بخدمات النقل الجوي نتيجة لانخفاض تكاليف التفتيش والتصديق على أعمال المطارات من جانب هيئة الطيران المدني السودانية؛ وقبول الفرق جزئيا بزيادة في الاحتياجات المتعلقة باستئجار طائرات الهليكوبتر وتشغيلها دعما لعمليات العملية المختلطة (المرجع نفسه، الفقرتان ٩٢ و ٩٣)؛

(هـ) في إطار بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٥ ٧٦٧ ٨٠٠ دولار أو ١٥ في المائة)، انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بترع سلاح العناصر المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها بسبب عدم إبرام اتفاق سلام شامل وعدم اعتماد سياسة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وانخفاض في الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الشحن بسبب حالات التأخير في إيصال المعدات المملوكة للأمم المتحدة؛ وانخفاض الرسوم المصرفية وتكاليف المعاملات عما كان مقررا نتيجة لانخفاض قيمة الجنيه السوداني مقابل دولار الولايات المتحدة؛ وقبول الفرق جزئيا بخسائر في صرف العملات بسبب الفارق بين أسعار الصرف القياسية للأمم المتحدة والأسعار الفعلية التي تعتمد عليها المصارف، وبزيادة في الاحتياجات المتعلقة باقتناء لوازم الحماية الشخصية لأفراد البعثة (المرجع نفسه، الفقرتان ١٠٠ و ١٠١).

٥ - وقبول النقص في الإنفاق جزئياً باحتياجات إضافية تعزى أساساً إلى ما يلي:

(أ) في إطار بند شرطة الأمم المتحدة (٦٠٠ ٠٥٧ ١٣ دولار أو ٩,٩ في المائة)، ارتفاع في الاحتياجات الفعلية المتعلقة ببذل الإقامة المقرر لضباط شرطة الأمم المتحدة بالبعثة وتسديد مبلغ بدل الإقامة المقرر للبعثة بالكامل لما متوسطه ١ ٥٠٨ من ضباط الشرطة مقارنة بالعدد التقديري البالغ ١ ١٥٨ ضابط شرطة، إذ وُفِّرت الإقامة لـ ١ ٤٧٣ ضابطاً فقط خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ وقبول الفرق جزئياً بانخفاض في الاحتياجات المتعلقة بالسفر إلى مركز العمل والتناوب والإعادة إلى الوطن، نتيجة لما ترتب على خفض قوام العملية من انخفاض في المتوسط الفعلي لقوام ضباط الشرطة إلى ٢ ٦٣١ ضابطاً مقارنةً بالقوام المتوسط المدرج في الميزانية وقدره ٢ ٨٢٩ ضابط شرطة، وبانخفاض في متوسط تكلفة التناوب إلى ٢ ٢٠٠ دولار مقارنة بالتكلفة المدرجة في الميزانية، البالغة ٣ ٢٠٠ دولار (المرجع نفسه، الفقرتان ٧٦ و ٧٧)؛

(ب) في إطار بند الموظفين الدوليين (٦ ٩٦٧ ٧٠٠ دولار أو ٣,٤ في المائة)، ارتفاع متوسط التكلفة الفعلية للمرتبات المدفوعة للموظفين الدوليين مقارنةً بالتكلفة المدرجة في الميزانية بسبب الزيادة المرتبطة بالدرجة الوظيفية؛ وارتفاع التكاليف العامة الفعلية للموظفين لتبلغ نسبة ٨٣,٣ في المائة من المرتب الصافي مقارنةً بالتكاليف المدرجة في الميزانية ونسبتها ٨٢,٢ في المائة، الأمر الذي يعزى أساساً إلى زيادة المبلغ المدفوع لمنح التعليم؛ وارتفاع مستوى الاحتياجات المتعلقة ببذل الخطر نتيجة الاستعاضة عن بدل مراكز العمل الخطرة البالغ ١ ٣٦٥ دولاراً شهرياً لكل شخص ببذل الخطر البالغ ١ ٦٠٠ دولار شهرياً لكل شخص (المرجع نفسه، الفقرة ٨٠)؛

(ج) في إطار بند تكنولوجيا المعلومات (٨ ٧٣٠ ٠٠٠ دولار أو ٧٩,٩ في المائة)، اقتناء معدات إضافية لتكنولوجيا المعلومات لتنفيذ مشروع الهياكل الأساسية للحواسيب المكتبية الافتراضية وتطبيق نظام أوموجا، وكذلك لمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا؛ وزيادة الاحتياجات المتعلقة بخدمات تكنولوجيا المعلومات بسبب نشر ٥٠ متعاقداً في القطاعين الجديدين (مقارنة بالعدد المدرج في الميزانية البالغ ٢٥ متعاقداً)؛ وزيادة الاحتياجات من موارد تكنولوجيا المعلومات في مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي بأوغندا للتمكين من إعادة تصميم أساليب العمل (المرجع نفسه، الفقرة ٩٦).

٦ - ويشير الأمين العام، في تقريره عن أداء ميزانية العملية المختلطة خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، إلى أن مجلس الأمن أيد، في قراره ٢٠٦٣ (٢٠١٢) إعادة التشكيل

المقترحة لقوام الأفراد النظاميين، بحيث تتكون العملية مما لا يزيد عن ٢٠٠ ١٦ من الأفراد العسكريين (بمن فيهم ٢٦٠ مراقبا عسكريا و ٤٦٠ ضابطا من ضباط الأركان)، و ٣١٠ ٢ من أفراد الشرطة، و ١٧ من وحدات الشرطة المشكلة التي يصل قوام كل منها إلى ١٤٠ فردا، إضافة إلى تنقيح لمفهوم العمليات، على أن ينفذ ذلك على مدى فترة تتراوح بين ١٢ و ١٨ شهرا. ويشير أيضا إلى أن عملية خفض التدريب العام، التي بدأت في شهر تموز/يوليه ٢٠١٢، من المتوقع أن تكتمل بحلول شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ (المرجع نفسه، الفقرة ٢٣).

٧ - ونتيجة لاضطراب الحالة الأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يشير الأمين العام إلى أن العملية سجلت ٧٧ حادث استيلاء على سيارة و ٧ حالات احتجاز لرهائن و ٩٢ واقعة سلب وسرقة وسطو على المنازل و ٥ هجمات شنت على الأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرة ١٣). ومع ذلك، واصلت العملية تنفيذ الأنشطة الموكلة إليها، ومنها مشاورات رفيعة المستوى مع الشركاء الإقليميين والدوليين تهدف إلى التوصل إلى تسوية شاملة واتفاق سلام جامع؛ وأنشطة لدعم تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور؛ ودوريات متنقلة وراجلة سيّرها العنصر العسكري؛ ودوريات للشرطة المجتمعية لحماية المشردين داخليا سيّرها شرطة الأمم المتحدة؛ وتقييم إجراءات الألغام وإزالتها؛ ورصد الشواغل المتصلة بحقوق الإنسان والمسائل المتعلقة بحماية المدنيين والإبلاغ عنها.

ثالثا - المركز المالي والمعلومات المتعلقة بالأداء في الفترة الحالية

٨ - أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء بلغ في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٤ مبلغا قدره ٣٩١ ٠٠٠ ٨٨٠ ١٠ دولار فيما يتعلق بالعملية المختلطة منذ بدئها. وبلغت المدفوعات المقبوضة حتى ذلك التاريخ ٩٠٢ ٠٠٠ ٧٥٣ ١٠ دولار، وبذلك يتبقى رصيد مستحق قدره ٤٨٩ ٠٠٠ ١٢٦ دولار. وفيما يتعلق بالوضع النقدي للعملية المختلطة، أبلغت اللجنة بأن الأموال النقدية المتاحة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٤ بلغت ٦٠٠ ٠٠٠ ٥٧٠ دولار. وبعد خصم احتياطي تشغيلي لمدة ثلاثة أشهر قدره ٢٣٣ ١٧١ ٠٠٠ دولار، وهو لا يشمل المبالغ المسددة للبلدان المساهمة بقوات وبوحدات شرطة مشكلة، بلغ الفائض النقدي المتبقي ٤٢٩ ٠٠٠ ٣٣٧ دولار.

٩ - وفيما يتعلق بتكاليف القوات، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المبالغ المستحقة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بلغت ٣٩ ٧٣١ ٠٠٠ دولار، وهي تمثل المطالبات المتعلقة بشهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وأبلغت اللجنة أيضا

بأن مدفوعات مجموعها ٥٣٤ ٥٠٩ ٥٩ دولاراً سُددت في آذار/مارس ٢٠١٤ فيما يتعلق بمطالبات الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بالإضافة إلى دفع مبلغ تكميلي أذنت به الجمعية العامة. وفي التاريخ نفسه، بلغت قيمة المستحقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات مبلغاً قدره ٥٩ ٥٥٨ ٠٠٠ دولار، يمثل مطالبات الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغت اللجنة بأن مدفوعات يبلغ مجموعها ٨٥٧ ٧٥٨ ٣٥ دولاراً قد سُددت في آذار/مارس ٢٠١٤ لتسوية المطالبات المصدق عليها حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وأُبلغت اللجنة أيضاً بأن عدد مذكرات التفاهم المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات قد بلغ، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ٤٨ مذكورة، وقُعت ٤٤ منها فيما لا تزال أربع مذكرات في شكل مشاريع.

١٠ - وفيما يتعلق بسداد تعويضات الوفاة والعجز، أُبلغت اللجنة بأن مبلغاً يقدر بنحو ٥ ٢٣٨ ٠٠٠ دولار قد سُدد لتسوية ١١٢ مطالبة منذ إنشاء العملية وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وحتى ذلك التاريخ، التزم بمبلغ قدره ٢٦٥ ٠٠٠ دولار لتغطية تكلفة ست مطالبات مستحقة عن حالات وفاة وعجز. واللجنة واثقة من أن تسوية جميع المطالبات غير المسددة ستتم على وجه السرعة.

١١ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مستويات شغل الوظائف في العملية المختلطة خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ كانت، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، على النحو التالي:

الجدول ١

فئة الموظفين	الوظائف المأذون بها ^(١)	الوظائف المشغولة	معدل الشواغر (بالنسبة المئوية)
المراقبون العسكريون	٢٦٠	٢٥٠	٣,٨
الوحدات العسكرية	١٥ ٩٤٠	١٤ ٤٣٥	٩,٤
شرطة الأمم المتحدة	٢ ٣١٠	٢ ١٥٢	٦,٨
وحدات الشرطة المشكّلة	٢ ٣٨٠	٢ ٣٦٤	٠,٧
الوظائف			
الموظفون الدوليون	١ ١٦٣	١ ٠٢٠	١٢,٣
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	٢٠٧	١٦٢	٢١,٧
الخدمة العامة الوطنية	٢ ٧٥٩	٢ ٧٥١	٠,٣

معدل الشواغر (بالنسبة المئوية)	الوظائف المشغولة	الوظائف المأذون بها ^أ	فئة الموظفين
			المساعدة المؤقتة العامة
٥٢,٤	١٠	٢١	الموظفون الدوليون
—	٤	٤	الخدمة العامة الوطنية
٢٢,٩	٤٠١	٥٢٠	متطوعو الأمم المتحدة
—	٦	٦	الأفراد المقدمون من الحكومات

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به للفترة.

١٢ - وزُودت اللجنة الاستشارية أيضا بمعلومات عن النفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وبلغت النفقات للفترة المنتهية في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ مبلغا إجماليا ١٠٠ ٣٧٢ ٩٠١ دولار (صافيه ٨٩٠ ٧٩٥ ٠٠٠ دولار) مقابل اعتماد إجماليه ٢٤٨ ٠٠٠ ٣٣٥ ١ دولار (صافيه ١ ٣١١ ٨٥٥ ٣٠٠ دولار). وفي نهاية الفترة المالية الحالية، يُقدّر أن تبلغ النفقات الكلية ٩٠٠ ٠٥٤ ٣٠٦ ١ دولار، ويبقى رصيد حر متوقع قدره ١٠٠ ١٩٣ ٢٩ دولار (٢,٢ في المائة) من الاعتماد الموافق عليه للفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤.

١٣ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤، كانت النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ أقل من النفقات المدرجة في الميزانية، ويعزى ذلك أساسا إلى ما يلي:

(أ) في إطار بند الوحدات العسكرية، نشر الوحدات العسكرية بمعدل أقل مما كان متوقعا (بلغ متوسط معدل الشغور الفعلي ٨,٩ في المائة مقارنة بمعدل الشغور المدرج في الميزانية، البالغ ٢ في المائة)؛ وانخفاض تكاليف حصص الإعاشة (بلغ المتوسط الفعلي للمعدل الأقصى للفرد من حصص الإعاشة ٦,٨٤ دولارا مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية، البالغ ١٢,٣٩ دولارا) نتيجة إبرام عقد جديد لحصص الإعاشة؛

(ب) في إطار بند شرطة الأمم المتحدة، نشر ضباط شرطة الأمم المتحدة بمعدل أقل مما كان متوقعا (بلغ معدل الشواغر ٦,٨ في المائة في شباط/فبراير، ويتوقع أن يبلغ في المتوسط ٦ في المائة بنهاية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية، البالغ ٥ في المائة)؛ وانخفاض مدفوعات بدل الإقامة المقرر للبعثة (٣٥ في المائة من الضباط يعيشون في أماكن إقامة وفرها الأمم المتحدة، وبالتالي يتلقون بدل إقامة جزئي، وليس كاملا، مقارنة بنسبة ٢٠ في المائة المدرجة في الميزانية)؛ وانخفاض تكاليف التناوب (بلغ متوسط تكلفة

تذاكر السفر ذهابا وإيابا ٢٦٤ ١ دولارا مقارنة بالتكلفة المدرجة في الميزانية، البالغة ٢١٠٠ دولار)؛

(ج) في إطار بند المرافق والهياكل الأساسية، انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بلوازم الدفاع الميداني بالنظر إلى كفاية المخزون الحالي؛ وانخفاض في الاحتياجات المتعلقة باستئجار المباني نتيجة لإغلاق مواقع أفرقة تابعة للعملية المختلطة في كليس وسرتوني؛ واسترداد مبلغ قدره ٥,٤ ملايين دولار من الموظفين الذين يعيشون في أماكن إقامة وقرتها الأمم المتحدة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؛

(د) في إطار بند النقل الجوي، تأخر نشر ثلاث طائرات عسكرية (من طراز MI-17 وإعادة طائرتين ثابتي الجناحين (واحدة من طراز L-60 وأخرى من طراز MD-83) إلى البلدان المعنية، بالنظر إلى إعادة تشكيل الأسطول الجوي وفقا للاحتياجات التشغيلية. ١٤ - وقبول جزئيا النقص المتوقع في الإنفاق بزيادة متوقعة في الإنفاق تعزى أساسا إلى ما يلي:

(أ) في إطار بند المراقبين العسكريين، النشر بمعدلات أعلى مما كان متوقعا (بلغ متوسط معدل الشواغر ٢,٣ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية، البالغ ٢٢ في المائة)؛ وكون عدد المراقبين العسكريين الذين يحق لهم الحصول على بدل إقامة كامل أعلى مما كان مدرجا في الميزانية (٥٩ فقط من المراقبين العسكريين يعيشون في أماكن إقامة وقرتها العملية، مقارنة بالعدد المدرج في الميزانية، البالغ ١٥٦)؛ وقبول الفرق جزئيا بانخفاض تكاليف التناوب (بلغ متوسط تكلفة تذاكر السفر ذهابا وإيابا ٨٥٩ دولارا مقارنة بالتكلفة المدرجة في الميزانية، البالغة ٢١٠٠ دولار)؛

(ب) في إطار بند الموظفين الدوليين، زيادة في الاحتياجات المتوقعة من المرتبات الصافية والتكاليف العامة للموظفين بسبب انخفاض متوسط معدل الشغور (١٢,٦ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية، البالغ ١٦ في المائة)؛ وارتفاع متوسط التكاليف العامة للموظفين (٨٥,٢ في المائة من صافي المرتبات مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية، البالغ ٨٠,٩ في المائة).

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥

الولاية والنتائج المقررة

١٥ - أنشأ مجلس الأمن ولاية العملية المختلطة في قراره ١٧٦٩ (٢٠٠٧). وأذن المجلس بأحدث تمديد لولاية العملية في قراره ٢١١٣ (٢٠١٣) الذي مددها حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٤.

١٦ - ويرد بيان افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ في الفقرات ١٤ إلى ٣٥ من تقرير الأمين العام عن ميزانية العملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/68/754). وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ١٤، ستركز العملية أنشطتها خلال فترة الميزانية على الأولويات الرئيسية التالية: (أ) المساهمة في حماية المدنيين في دارفور؛ (ب) وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية دون عوائق؛ (ج) ودعم تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، بما في ذلك تنفيذ إطار عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتيسير عملية سلام دارفور؛ (د) وتيسير عمل فريق الأمم المتحدة القطري والوكالات المتخصصة في مجالي الإنعاش وإعادة الإعمار في دارفور، بعدة وسائل منها توفير الأمن في المنطقة؛ (هـ) والنهوض بحقوق الإنسان، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، ودعم تسوية النزاعات وتحقيق المصالحة وتعزيز سيادة القانون على الصعيد المحلي.

الاحتياجات من الموارد

١٧ - تبلغ الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ ما إجماليه ٦٩٠ ٠٠٠ ٢٤٤ ١ دولار (صافيه ٤٠٣ ٣٠٠ ٢٢٢ ١ دولار)، أي ما يمثل نقصانا قدره ٩٠ ٥٥٨ ٠٠٠ دولار (٦,٨ في المائة) بالقيمة الإجمالية، مقارنة بالاعتماد البالغ إجماليه ٢٤٨ ٠٠٠ ٣٣٥ ١ دولار للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه مقارنة بالنفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، البالغة ٩٠٠ ٠٥٤ ٣٠٦ ١ دولار (انظر الفقرة ١٢ أعلاه)، فإن التخفيض المقترح للموارد للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ سيبلغ ٩٠٠ ٣٦٤ ٦١ ١ دولار (٤,٧ في المائة). ويعكس التخفيض المقترح أساساً تخفيض مخصصات الوحدات العسكرية وشرطة الأمم المتحدة والموظفين المدنيين والنقل الجوي نتيجة لانخفاض الاحتياجات المتعلقة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٥٨,٧ مليون دولار) بسبب نشر عدد أقل مما كان مقرراً من الوحدات العسكرية وشرطة الأمم المتحدة وانخفاض تكاليف حصص الإعاشة. ويعزى أيضاً الانخفاض العام في

الاحتياجات إلى تدني الاحتياجات المتعلقة بالموظفين المدنيين (١٩,١ مليون دولار) بسبب التخفيض المقترح للوظائف البالغ صافيه ٢٥١ وظيفة من الوظائف الثابتة والمؤقتة، وإلى انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بالتكاليف التشغيلية (١٢,٨ مليون دولار)، ويعزى ذلك أساساً إلى إعادة تشكيل أسطول النقل الجوي وسحب ثلاث طائرات منه. وترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المطلوبة وتحليل للفروق في الفرعين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة.

خفض عدد الأفراد النظاميين واستعراض ملاك الموظفين المدنيين

١٨ - يوضح الأمين العام أنه، عملاً بإعادة تشكيل الأفراد النظاميين التابعين للعملية المختلطة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٦٣ (٢٠١٢) وخفض عدد الأفراد النظاميين على مدى فترة تتراوح بين ١٢ و ١٨ شهراً ابتداءً من آب/أغسطس ٢٠١٢، سيبلغ الحد الأقصى لقوام القوات المأذون به للعملية في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ ما قدره ٢٠٠ ١٦ من الأفراد العسكريين (ما يشمل ٢٦٠ مراقباً عسكرياً و ٩٤٠ ١٥ من أفراد الوحدات)، و ٣١٠ ٢ أفراد من شرطة الأمم المتحدة و ٣٨٠ ٢ فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكلة. ويوضح أيضاً أن مستوى ملاك الموظفين المدنيين سيخفّض أيضاً نتيجة لاستعراض شامل لملاك الموظفين المدنيين أجري في آب/أغسطس ٢٠١٣ تمسحياً مع قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٦٤. ومن الأولويات التي روعيت في هذا الاستعراض إمكانية تحويل وظائف الخدمة الميدانية إلى وظائف وطنية وإعادة موازنة نسبة الموظفين الفنيين مع نسبة موظفي الدعم عقب خفض مستويات ملاك الموظفين المأذون بها (A/68/754، الفقرتان ١٥ و ١٦).

الاستعراض الاستراتيجي

١٩ - أثناء النظر في الميزانية المقترحة من الأمين العام، أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن الاستعراض الاستراتيجي الذي طلبه مجلس الأمن في قراره ٢١١٣ (٢٠١٣) قد أسفر عن توصيات باتخاذ مجموعة من التدابير الرامية إلى تحسين فعالية العملية في تنفيذ ولايتها. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الاستعراض الاستراتيجي قد أُجري للاستفادة من النتائج والتوصيات التي خلص إليها استعراض قوام الموظفين المدنيين ومواءمة الاستعراض الاستراتيجي مع الأولويات والتوصيات الاستراتيجية المنقحة الواردة في التقرير الخاص للأمين العام إلى مجلس الأمن عن استعراض العملية المختلطة (S/2014/138). وتشير اللجنة إلى أن مجلس الأمن أيد، في قراره ٢١٤٨ (٢٠١٤)، الأولويات المنقحة الواردة في التقرير الخاص للأمين العام وطلب إلى العملية تركيز أنشطتها وتبسيطها وفقاً لذلك. وفي هذا الصدد، طلب

المجلس إلى الأمين العام أن يحدد في تقريره المقبل المهام التي ستزال من سلم الأولويات نتيجة لهذا التحول الاستراتيجي، وأن يقدم معلومات مفصلة ومستكملة عن تخفيض عنصر الشرطة التابع للعملية.

أثر الاستعراض الاستراتيجي على الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥

٢٠ - بعد مزيد من الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أنه، في انتظار قيام مجلس الأمن باتخاذ قرار بشأن مقترح قدمه الأمين العام استناداً إلى نتائج الاستعراض الاستراتيجي، يقضي بخفض مستوى الأفراد النظاميين والمدنيين في العملية المختلطة، فإن الميزانية المقترحة من الأمين العام للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ تتضمن زيادة في عامل تأخير نشر الوحدات العسكرية وزيادة في معدلات الشغور لفئات الموظفين المدنيين. وفي هذا الصدد، أُبلغت اللجنة بأن عامل تأخير النشر للوحدات العسكرية قد ارتفع بسبع نقاط مئوية (من ٢ في المائة إلى ٩ في المائة)، وبأن معدلات الشواغر لجميع فئات الموظفين المدنيين قد ارتفعت بخمس نقاط مئوية. ووفقاً للمعلومات المقدمة إلى اللجنة، فإن أثر هذه التخفيضات التشغيلية المتوقعة على الميزانية بلغ ٤١,٩ مليون دولار. وتؤكد اللجنة أن افتراضات تخطيط ميزانيات حفظ السلام لا ينبغي أن تأخذ في الحسبان ما قد يدخل على الولاية أو قوام الأفراد النظاميين المأذون به من تغييرات لم يقرها مجلس الأمن في وقت إعداد الميزانية. وتلاحظ اللجنة أن الميزانية المقترحة من الأمين العام تتضمن تخفيضات تبلغ ٤١,٩ مليون دولار، تدرج أساساً ضمن بند الوحدات العسكرية، وذلك استناداً إلى توقعه أن يتخذ مجلس الأمن قراراً بذلك (انظر أيضاً الفقرة ٢٢ أدناه).

أثر الاستعراض الاستراتيجي غير مدرج في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥

٢١ - وُجه انتباه اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في تقرير الأمين العام، إلى أن المقترحات الواردة في تقريره الأخير إلى مجلس الأمن عن العملية المختلطة (S/2014/279) قد قُدمت وفقاً لاستراتيجيته الخاصة بالعملية المختلطة، التي تتضمن إعادة ترتيب الأولويات، وستنطوي على إعادة تركيز الأنشطة التي يضطلع بها عنصر الشرطة والعنصر العسكري وبعض العناصر المدنية بالعملية، مما سيؤدي إلى مزيد من التخفيضات في عدد الأفراد. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن هذه المقترحات، في حال موافقة المجلس عليها، ستؤدي إلى تخفيض إضافي قدره ٢١,٧ مليون دولار، وهو ما لم يدرج في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥.

٢٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام قد عكس بعض افتراضات التخطيط المستخدمة في تقديرات الميزانية الأصلية استناداً إلى المقترحات التي قدمها إلى مجلس الأمن. وتشير اللجنة إلى أن أوجه الغموض التي تكتنف الميزانية المقترحة والمعلومات الإضافية التي قدمت لاحقاً إلى اللجنة مرتبطة مباشرة بكون الأمين العام لم يستخدم الولاية الحالية للعملية أساساً لتقديرات الميزانية. واستناداً إلى افتراضاته المستكملة، على سبيل المثال، فإن عامل التأخير في نشر الوحدات العسكرية سيحوّل مرة أخرى من ٩ في المائة، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٠ أعلاه، إلى ٢ في المائة على افتراض أن التخفيضات المقترحة في ملاك الموظفين، في حال موافقة المجلس عليها، ستؤثر أساساً في عنصر الشرطة، وليس الوحدات العسكرية، كما ورد في الافتراض الأصلي.

خامساً - التوصيات

٢٣ - يرد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها بخصوص تمويل العملية المختلطة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في الفقرة ١٠٣ من تقرير أداء الميزانية (A/68/619). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٣٢ ٨٥٢ ٠٠٠ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، إلى جانب الإيرادات والتسويات الأخرى البالغة ٢٦ ٨٦٣ ١٠٠ دولار للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٢٤ - وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها بخصوص تمويل العملية المختلطة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في الفقرة ١٦١ من الميزانية المقترحة (A/68/754). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الميزانية المقترحة من الأمين العام قد أعدت في انتظار قرار يتخذه مجلس الأمن، وهو ما سبب بعض الغموض، ليس فقط فيما يتعلق بوثيقة الميزانية المقدمة، وإنما أيضاً في المعلومات الإضافية التي قدمت لاحقاً إلى اللجنة. ولذلك، فإن اللجنة ترى أن من السابق لأوانه تقديم أي توصيات بشأن الميزانية المقترحة من الأمين العام للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ في هذا الوقت، وبناء على ذلك، فإنها توصي الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ قدره ٦٢٤ ٦٦٧ دولار (يعادل نصف ميزانية العملية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤) للإنفاق على العملية المختلطة لفترة الستة أشهر الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛

(ب) قسمة مبلغ ٣٣٣ ٥٤١ ٢٢٢ دولارا كأنصبة مقررة للفترة من ١ تموز/ يوليه إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٤؛

(ج) قسمة مبلغ ٦٦٧ ٠٨٢ ٤٤٥ دولارا كأنصبة مقررة للفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بمعدل شهري قدره ٦٦٧ ٢٧٠ ١١١ دولارا، إذا قرر مجلس الأمن أن تستمر ولاية العملية.

٢٥ - وفي هذا الصدد، ينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم صيغة منقحة من الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ تعكس قرار مجلس الأمن بشأن تجديد ولاية العملية، وذلك في موعد لا يتعدى الجزء الرئيسي من الدورة التاسعة والسنتين للجمعية العامة.

الوثائق

- أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/68/619)
- ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/68/754)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وميزانيتها المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/67/780/Add.7)
- التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، المجلد الثاني (A/68/5 (Vol. II))
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/68/843)
- تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2014/279)
- قرار مجلس الأمن ٢١١٣ (٢٠١٣)
- قرار مجلس الأمن ٢١٤٨ (٢٠١٤)
- قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٨٤ بشأن تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور